

عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه يتيقن اعتبار  
به في التفسير رسمه على ترادف علم الخط لانه لم يورد فيه شيء وجب  
الرجوع فيه للقواعد المقررة عند اهل العلم في حروفه وفيه حل وحل ومسم  
غير ثابت عليها سوى الاخلاص وغيرها لان القرآن عالم يقصد هنا  
لما وضع له من الدرر والحفظ بحرفه احكامه ولهذا حل كل طعام  
وهو درجته ونقش عليها اما لو كتبت قران في لوح كبير كباب او عمود  
للدرا من الخالي عن القرآن منه اهـ ومثله في ع ش عن خط  
وزي ولا يحرم حل ومس ما يحرم في يقر الا بكبير مشقه ويحرم ما  
ما كتب من القرآن بالرق لا مستقذر ووضع على الارض اهـ شيخنا وفي  
ع ش وترك رفعه عن الارض وينبغي ان لا يجعله في شق لانه قد يسفل  
فيه تهن وقوله وترك رفعه المراد منه انه اذا راى ورقه مطروحه  
على الارض حرم عليه تركها والقراءة عليه قوله وينبغي الح واليس لاد  
كما هو ظاهر انه يحرم عليه تركها وضع المصحف على الارض والقراءة  
اهـ بالحرف في اول جنباى وحافظ قوله حاجم نقله الح اى لم يشقه ولو  
طرحه واما حل الميزان له لغو رسمه ومسايلها حرام كتحريك حروفه  
المصحف به في الشم في مكتوبة اى القرآن كان يضع نحو الدرهم على  
كتابة القرآن بل حرم وضعه في ورق فيه اسم الله ووضع عليه جلد  
وقاية لجلده ولو لما فيه علم عند حرمه مسم مستقذر ولو ريقا في  
تلب ورقه وكتابت به او يحمى من باب اولى وكره مسه بجزء طاهر  
من مصحف شمس وترا به في شمس وليس ما كتب عليه واخذ الفال  
منه اهـ شيخنا وفي ع ش فاشك في سئل عن تسليم رقنا قبل  
ان يستجى ثم اراد من المصحف قبل استجائه فاجبت عنه بعدم الحرم  
له حقه وصوبه وغايته انه من مصحف طاهر مع نجاست بعض  
اعضائه وذلك لا اثر له في جازا لمسى بل قال للتووي انه على كره  
خلافا للمتن اى قوله تقر بعد اى تقطعه في ع ش ان لا يوضع  
قوله لا يشر بكونه اما كتب نحوه على نجاسته فتوقف فيه سم على  
ح وقال ع ش اقول ينبغي الجواز ولو فصل ويورد قول مروى بتايم

والاوى

والاوى صبه في مكان طاهر اهـ قوله اولى منه اى من الحرق فتمسك في ع ش  
وتبع السؤال في الدرر عما لو جعل المصحف في حنجرة او غيره وركب عليه  
هل يحرق ام لا فاجبت عنه بان الظاهر ان يقال في ذلك ان كان على حنجرة  
بعد ازرايه كان وضعه تحته بنية وبين البرد على او كان ملاقيا  
لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين المصحف وينبغي الخرج  
حرمه والا فلا فتنبه له وعماله اضطر الى ما كرهه وكان لا يصل الى الاشياء  
يضعه تحت رجله وليس عند الا المصحف فهل يجوز وضعه تحت جلده  
في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز معللا لذلك بان  
حفظه الروح مقدم ولو من غير ادى على حنجرة ومن كرهوا اشرفت  
سفينم فيها مصحف وحيوان على العرق واجتبع الى القاء احداهما المخلص  
السقيطه ولا يقال وضع المصحف على هذا الجملة امتهان لانا نقول  
تعمل ذلك للضرب مانع عن كونه امتهان الا ترى انه يجوز السجود للصم  
والصم بصوت المشركين عند الخوف على الروح بل يقال انه ان توفى  
انقاذ روحه على ذلك وجب وضعه وح يحتمل انه لو وجد القوت ببد  
الكافر ولم يصل اليه الا بوضع المصحف له جازله الدرع كمن ينبغي  
له تقديم الغيبة ولو مقلظهاى وجدها على دفعه للكراهة وفيه فرج  
فصح جمع مصحف وكتاب في جلد واحد قال مروى جلد تفصل كل  
المصحف في امعة واما مسه فهو حرام ان كان من جلد المصحف لانه اجدهم  
الاخرى الهوى في حرمه لوجده مع المصحف غير حرمه من الجلد الجامع لهما  
من مساقتهما لان وجود غيره معه لا يمنع شبة الجلد اليد وتسلم  
انه منسوب لهما فتقلب المصحف متعين نظير ما ياتي في تفسيره وقران  
استواء الله والله اعلم قوله وحرمه بالجمنا به اى مع حرمه ما تقدم حرمه  
على ذي الحدث الا صغر وكان الاوى تاخير ما حرم بالجمنا به عن بيات  
حقيقته ما تحصل به الجمنا به وهو كاي في يكون جماع او انزال  
او هما قوله المكتى اى من مسلم مكان نحو سبي فلا يحرم وكث الكافر  
لا الهبى ولا النبي وهل مناه به هنا كاي الامكان او بكنى هنا باوى  
طما نيتته لانه تمتع بخلاف الاعتكاف كل محمل الا قرب الثاني كاخته حرم